

السياسات التعليمية الإسرائيلية وتأثيرها على الهوية الثقافية لفلسطينيي الداخل (التحديات والحلول)*

أ. يحيى حمزة محفوظ كبها**
د. أحمد ضياء الدين حسين***

* تاريخ الاستلام: 2017/10/29، تاريخ القبول: 2018/1/31م.
** طالب دكتوراه / جامعة اليرموك/ الأردن.
*** أستاذ مشارك/ جامعة اليرموك/ الأردن.

aspirations and fair demands..

Keywords: educational policy, 48 Palestinians, 48 Palestine, cultural identity.

ملخص:

المقدمة

(الإطار النظري والدراسات السابقة)

بعد قيام (دولة إسرائيل) بقرار أممي على أرض فلسطين سنة 1948، سعى قادة هذا الكيان ومفكروه إلى محاربة الأقلية العربية في الداخل المحتل بتشريعات وقوانين، تحقيقاً لأهداف سياسية واجتماعية وتربوية يُسلخ من خلالها الإنسان العربي عن هويته وفكره، وثقافته وتراثه، وتنطلق من نظام يسعى لإفساد المجتمع العربي في الداخل؛ حيث عمل الاحتلال على تهويد مقدساتهم ومصادرتها، وتشريع قوانين عنصرية تعاملت معهم كأنهم أقلية طائفية، وليس أصحاب الأرض الأصليين ومن الجدير بالذكر أنه بلغ عددهم حسب معطيات نشرتها دائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية نهاية عام 2016 حوالي 1.8 مليون نسمة، مشكلين بذلك 20% من مجموع السكان في دولة الاحتلال، ويشكل الفلسطينيون في الداخل أقلية قومية أصلية، بقيت ملتصقة بوطنها، رغم المعاناة الجسيمة التي تمس الأرض والإنسان (ميعاري، 2014). والتي تمارس عليهم؛ حيث التضييق المستمر من قبل الاحتلال والسعي الدائم لطمس الهوية الثقافية والتراث والفكر العربي (الشيخ خليل، 2014)، وتعاني الأقلية العربية في الداخل المحتلة من سياسات إسرائيلية حملت بين طياتها التهميش والإقصاء؛ حيث تتم ممارسة سياسة الاضطهاد والعنصرية، والتمييز والسيطرة والتحكم في كل المجالات وبخاصة في مجال التعليم؛ حيث تم رسم السياسات التعليمية وصنعها لهم بما ارتأه المحتل مناسباً له ولأهدافه غاذاً الطرف عن خصوصياتهم الثقافية؛ حيث ينعكس سلباً على الهوية الثقافية لديهم، ولما كان التعليم ذا أهمية كبيرة في تنشئة الأجيال ورعايتهم، فإن المناهج الصحيحة والمناسبة المبنية على أساس صحيح تستطيع تكوين أشخاص صالحين ومسؤولين، كما تستطيع إيجاد المجتمع المتطور الذي يعيش في امان وسلام، وبالتالي فإن العملية التعليمية الشاملة والمرنة والمبنية على أساس متين، قادرة على منح الطلبة الشخصية المتوازنة في حياتهم، وفي حاجاتهم الذاتية وحاجات مجتمعهم، ومتوازنين في أدائهم لمسؤولياتهم تجاه أنفسهم، وأسرهم، ومجتمعهم، كما تستطيع دفع الطلبة إلى التطور والتجديد في إطار المجتمع وانتمائهم إليه (حاج عثمان، 2001). وتعد العملية التعليمية بمفهومها الشامل العامل الرئيس في إيجاد المخرجات التربوية القادرة على الخروج من الأزمة التي تمر بها الأمة العربية، وبناء المشروع الحضاري الذي نريده من خلال إعادة تشكيل العقل العربي القادر على التفاعل مع معطيات العصر (المطالقة، 2006)، بالإضافة إلى إيجاد المجتمع الواعي أمام المخاطر المحدقة به، وقادراً على مواجهة التحديات التي تعصف به، وتعد التربية والتعليم إحدى ركائز المجتمع الأساسية، في دفع عملية التطور والنمو وركيزة أساسية في صقل الشخصية وتنشئتها لا سيما عصر المعلوماتية، وفي هذا الإطار تعد مقررات جهاز التربية والتعليم في الداخل الفلسطيني من المقررات التي تسيروا وفق منهجية وفلسفة تنبثق من رؤية وزارة الأديان والتربية والتعليم

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسات التعليمية الإسرائيلية الموجهة لفلسطينيي الداخل وتأثيرها في الهوية الثقافية لديهم، تلك السياسات التي أسهمت في أضعاف المنظومة التعليمية لفلسطينيي الداخل؛ لكونها تحمل أجندات وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، ولتحقيق أهداف البحث استخدم المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي والاستنباطي، ويقترح أهم الحلول التي يمكن من خلالها التغلب على التحديات التي تواجه الحفاظ على الهوية الثقافية في الداخل الفلسطيني، ومن هذا المنطلق كشفت الدراسة عن التهميش والإقصاء الواضح للعرب في الداخل الفلسطيني، من الإدلاء بدلهم في عملية رسم السياسة التعليمية وصنعها، مما يؤدي تدريجياً إلى طمس ملامح الهوية الثقافية في الداخل الفلسطيني، وأوصت الدراسة بالعمل على توظيف مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في رسم وصنع السياسة التعليمية، وضرورة إعادة تجديد الخطاب التربوي في الداخل الفلسطيني، بما يعزز الهوية الثقافية لفلسطينيي الداخل في ظل السياسات التعليمية الإسرائيلية، ومن خلال مشاركة العرب في بلورة جهاز التعليم بما يخدم خصوصياتهم، وطموحاتهم، ومطالبهم العادلة.

الكلمات المفتاحية: السياسة التعليمية، فلسطينيو الداخل،

الداخل الفلسطيني، الهوية الثقافية.

Israeli Educational Policies and their Impact on the Cultural Identity of the 48 Palestinians: Challenges and Solutions

Abstract:

This study aimed at shedding the light on the Israeli educational policies and their impact on the cultural identity of the 48 Palestinians. These policies have led to the weakening of the educational system of the 48 Palestinians as they embed the agendas of the Israeli Ministry of Education. To achieve the research objectives, inductive, analytical and deductive research approach was used. The research introduces suggestions for overcoming the challenges facing the preservation of the cultural identity of the 48 Palestinians. The study revealed the policies of marginalization and exclusion of Arabs in the 48 occupied territories, through limiting their participation in drafting the educational policies. The study recommended engaging the active civil institutions in the development process of educational policy, and renewing the educational discourse within the 48 Palestine, in order to promote the cultural identity of the Palestinians. Moreover, the study recommended the participation of the Arabs in the development of the educational system to fulfill their

إسرائيل دولة يهودية من خلال إصدار قوانين تركز الطابع اليهودي، ومن خلال تهويد الجغرافيا. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته أن إسرائيل تستخدم مصطلح الدولة اليهودية، وهو جوهر السياسات والأهداف الإسرائيلية، بغرض التخلص من هاجس الديمغرافيا العربية، وترتكز استراتيجية تهويد (الدولة الإسرائيلية) على سياسات عدّة ومتزامنة: تبدأ بتهيئة الإطار التشريعي لنقل المصطلح من إطاره النظري إلى الحيز الوجودي، أي مؤسسة قوننة (يهودية الدولة)، من خلال إصدار قوانين تركز الطابع اليهودي (للدولة)، وتعديل القوانين التي لم تنص صراحة على الطابع اليهودي لما يسمى إسرائيل، تتوافق تلك السياسة التشريعية مع سياسة تنفيذية عبر تهويد الجغرافيا الفلسطينية، وهذه الإجراءات التشريعية والتنفيذية تتزامن مع سياسة إعلامية، ودعائية لتزييف الوقائع، وسياسة تربوية وثقافية تعزز مصطلحات اليهودية، وتعمم ثقافة يهودية الدولة، وعلى الرغم من النجاحات الجزئية في سياسات (تهويد الدولة)، وخصوصاً في المجال التشريعي والدعائي، إلا أن المشروع ما زال يواجه عقبات تحول دون التقدم على طريق (التهويد)، أبرزها ثلاث: التهويد الديموغرافي للعنصر السكاني فيها، وإجراء التهجير الشامل، (المقاومة الشعبية الفلسطينية لعرب 48)، و(الموقف الدولي)...

ميعاري، محمود (2014-2015). مناهج التعليم العربي في إسرائيل دراسات نقدية في مناهج تدريس اللغة العبرية والعربية والتاريخ والمدنات والجغرافيا واللغة الانجليزية وعلم الاجتماع والتربية اللامنهجية وكتبها.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان القيم والمضامين التي تقوم عليها مناهج التعليم، ومدى انسجام هذه المناهج مع أهداف التعليم العربي، وبشكل خاص مع الخصوصية القومية والثقافية للطلاب العربي الفلسطيني في إسرائيل، وذاكرته التاريخية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مناهج التعليم في المدارس العربية غير أصيلة، ولا تنسجم مع خصوصيات المجتمع الفلسطيني في إسرائيل .

أبو عصب، خالد (2007). جهاز التعليم العربي في إسرائيل: تطوره، وصورة الوضع الراهن .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التعليم العربي في إسرائيل وإلى موارد وإنجازات جهاز التربية والتعليم والتعرف إلى البنية الأساسية وساعات التدريس، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الفوارق بين جهاز التعليم العربي واليهودي من حيث الميزانيات، ونوعية التدريس كبيرة .

إغبارية، أيمن (2009). سياسات تأهيل المعلمين العرب في إسرائيل واستحقاقات الهوية .

هدفت الدراسة إلى بيان عدد من الخطوات التي يمكن اتخاذها لمواجهة الصعوبات، والتحديات المرتبطة بالحاجة إلى تطوير الخاصية الثقافية في كليات تأهيل المعلمين في التعليم العربي الفلسطيني في إسرائيل. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة ضرورة تطوير سياسة ملائمة لتأهيل المعلم العربي في أطر التأهيل العبرية عبر الخطوات الآتية: تعميق البحث العلمي، وتحسين الجاهزية للطلاب العرب في كليات تأهيل المعلمين، والحد من ظاهرة

الإسرائيلية، ولذا جاءت الدراسة لتسليط الضوء على السياسات التعليمية الإسرائيلية، وتأثيرها في الهوية الثقافية لفلسطينيين الداخل، كاشفة للتحديات ومقترحة للحلول لمواجهة هذه الازمة.

الدراسات السابقة:

وأما فيما يتعلق بالدراسات السابقة فإنه في حدود اطلاع الباحثان من خلال البحث في استقصاء متعلقات الدراسة لم يقف على دراسة تحمل ذات العنوان والموضوع. غير أنهما عثرا على دراسات ذات صلة بالموضوع، ومنها:

دراسة عوض (2004). بعنوان تعليم الأطفال الفلسطينيين في إسرائيل.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى الوضع الراهن لتعليم أبناء الفلسطينيين في إسرائيل، مع التركيز على توضيح الجوانب الخاصة بإدارة التعليم في القطاع الفلسطيني في إسرائيل ونظامه، والمشكلات التي تعيق تطور التعليم فيه ومقترحات للتغلب عليه. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن مضامين التعليم في إسرائيل تشمل على قيم الولاء والإخلاص لدولة إسرائيل، ومن خلال إهمال تدريس الدين الإسلامي، وتشويه ما يدرس منه، وتزييف للتاريخ.

دراسة أبو سعد (2011) بعنوان التعليم العربي في إسرائيل وسياسة السيطرة : واقع التعليم في النقب.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان السياسات التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية تجاه العرب الفلسطينيين البدو في النقب، وبيان سياساتها في تعيين الكوادر المهنية في المدارس العربية وفقاً للتصنيفات الأمنية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته أن جهاز التعليم العربي غير مستقل بأي شكل من الأشكال؛ حيث يتم تعيين الكادر الإداري من المفتشين والمديرين وغيرهم من قبل وزارة التربية والتعليم .

دراسة الحاج (2006) بعنوان تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت .

هدفت الدراسة إلى عرض جهاز التعليم لدى الفلسطينيين في إسرائيل وتحليله على مدار ما يزيد عن مئة سنة من الفترة العثمانية مروراً بفترة الانتداب البريطاني، ودراسة أعمق لوضعية التعليم لدى المجتمع الفلسطيني في الداخل من إقامة ما يسمى دولة إسرائيل، واتباع الباحث في دراسته منهجيات نوعية وكمية، وقام بتحليل الوثائق والمستندات ذات الصلة من أرشيف الدولة، ومن محفوظات المجالس المحلية العربية، وأما كمياً فقام الباحث بمسح للمنشآت والظروف المادية في المدارس العربية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن السياسة التي انتهجت في مختلف الحقب التاريخية المذكورة تجاه التعليم الفلسطيني تتسم بالهيمنة الثقافية على السكان الأصليين، وأن هناك تناقضاً بين تطلعات الفلسطينيين إلى التعليم؛ حيث نظر إليه كمصدر للتنمية الاجتماعية والسياسية .

دراسة صالح (2015). بعنوان سياسات تعزيز خطاب يهودية الدولة في إسرائيل .

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى السياسات الإسرائيلية لجعل

تشكيله ضعف الوعي المجتمعي تجاه العملية التعليمية، وأجندات وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية الهادفة إلى تذيب معالم الهوية الثقافية وصهرها في الداخل الفلسطيني، من خلال ظاهرة ازدواجية الولاء والانتماء لدى المعلم والمتعلم، فهما بين الولاء لهويتهم الثقافية وارتباطهم بها تاريخياً وفكرياً، والولاء لدولة إسرائيل التي ما فتئت تطور آليات تسلخ الإنسان العربي عن وطنه، وهويته، وثقافته عبر إجراءات من بينها: إصدار القوانين والتشريعات التعليمية كقانون التعليم الرسمي الصادر عام 1953م الهادف إلى بناء التعليم الابتدائي في الدولة على قيم الحضارة الإسرائيلية اليهودية، والانجازات العلمية، وعلى محبة الوطن والإخلاص لدولة إسرائيل، لذلك لا بد من طرح أهم التحديات التي تواجه الهوية الثقافية في الداخل الفلسطيني ألا وهي السياسات التعليمية الإسرائيلية، وسبل التغلب عليها ومواجهتها .

◀ ويمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس: ما أزمة الهوية الثقافية في الداخل الفلسطيني في ضوء السياسات التعليمية الإسرائيلية ؟

وينفرد عنه الأسئلة الآتية :-

◀ ما أبرز المعلومات المعرفة بجهاز التعليم العربي في الداخل الفلسطيني؟

◀ ما مفهوم السياسات التعليمية؟

◀ ما مفهوم الهوية الثقافية وكيف انعكست السياسات التعليمية عليها في الداخل الفلسطيني؟

◀ ما مظاهر مشكلة الهوية الثقافية لدى فلسطيني الداخل؟

◀ ما أهمية الحفاظ على الهوية الثقافية لدى فلسطيني الداخل؟

◀ ما أهم الحلول المقترحة التي يمكن من خلالها الحفاظ على الهوية الثقافية في ظل سياسات التعليمية الإسرائيلية؟

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف إلى جهاز التعليم العربي في الداخل الفلسطيني.
2. بيان مفهوم السياسات التعليمية .
3. تسليط الضوء على مفهوم الهوية الثقافية، وتوضيح كيف انعكست السياسات التعليمية عليها في الداخل الفلسطيني.
4. التعرف إلى مظاهر مشكلة الهوية الثقافية لدى فلسطيني الداخل.

5. الكشف عن أهمية الحفاظ على الهوية الثقافية لدى فلسطيني الداخل.

6. بيان أهم الحلول المقترحة وتوضيحها التي يمكن من خلالها الحفاظ على الهوية الثقافية في ظل السياسات التعليمية الإسرائيلية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من طبيعة الموضوع الذي يتناوله، وهو

البطالة لدى الخريجين من هذه الكليات، وذلك عبر تقليص ظاهرة القبول الفائنض، وتحقيق المساواة بين التعليم العربي، واليهودي.

موقف الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في النقاط الآتية:

- هيمنة السلطة الحاكمة الإسرائيلية على المجتمع الفلسطيني في الداخل من خلال السيطرة على مناهج التعليم .

- القوانين والسياسات التعليمية العنصرية وتأثيرها في بناء المنهاج الدراسي، واختيار المضامين والنصوص بطريقة لا تناسب الهوية الثقافية وشخصية العربي الفلسطيني في الداخل .

- السيطرة الثقافية من قبل السلطة الإسرائيلية على المجتمع الفلسطيني في الداخل من خلال إبراز الثقافة اليهودية في المناهج، وتشويه الحقائق التاريخية .

- التهميش والإقصاء لفلسطيني الداخل في عدة أمور أهمها الميزانيات المخصصة للتعليم العربي، والتهميش لهم من عملية رسم السياسة التعليمية الخاصة بهم وصنعها، التي من شأنها الحفاظ على هويتهم الثقافية.

- إن المناهج التعليمية المقدمة للعرب تحمل بين طياتها عبارات تهدف لسقل هوية ثقافية تتناغم وأهداف وأجندات وزارة التربية والتعليم الاسرائيلية .

وما يميز الدراسة الحالية بأنها أعم، وأشمل؛ حيث تطرقت لموضوع محوري ومركزي، تناولته بعمق، وهو الهوية الثقافية لفلسطيني الداخل في ظل السياسات التعليمية الإسرائيلية، وعليه قام الباحثان بتناول هذا الموضوع من جوانبه المركزية من حيث تطرق الدراسة الحالية لهيكلية الجهاز التعليمي في الداخل الفلسطيني بشكل عام، ثم بيان هيكلية الجهاز العربي وبنيته، والمراحل الدراسية فيه، وعدد المدارس العربية والطلبة، والمعلمين، إضافة إلى التطرق إلى موضوع الميزانيات المخصصة له، وموارده المالية مقارنة بالجهاز اليهودي، وما يميز الدراسة الحالية أيضاً أنها تناولت التحديات التي تواجه فلسطيني الداخل، والتي تمثلت بالسياسات التعليمية والقوانين العنصرية الاسرائيلية، أضف إلى ذلك الجهود التي يقوم بها مفكرو قادة الاحتلال وقادتهم؛ من أجل سلخ الفلسطينيين في الداخل عن محيطهم العربي، وجعلهم أناسا تابعين لا هدف لهم عبر تشريع القوانين التعليمية الهادفة إلى زعزعة الانتماء، والولاء للفلسطينيين في الداخل، الأمر الذي تعمقت به الدراسة الحالية بخلاف الدراسات ذات الصلة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعد مشكلة الحفاظ على الهوية الثقافية في الداخل الفلسطيني في ظل السياسات التعليمية الإسرائيلية من التحديات الجسيمة التي تواجه فلسطيني الداخل، وذلك من خلال السيطرة، والتحكم على جهاز التربية والتعليم، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالمناهج والمواد التعليمية المقدمة للطلبة، حيث تتعرض الهوية الثقافية في الداخل الفلسطيني لهجمات شرسة من قبل المؤسسة الإسرائيلية، بهدف سلخها عن محيطها وخصوصيتها من خلال السياسات التعليمية التي تنتهجها الوزارة، وتكمن مشكلة الدراسة في معاناة الواقع التعليمي في الداخل الفلسطيني، من ضعف تراكمي أسهم في

والتعليمات التي تتضمن مبادئ وأفكار واتجاهات تمثل الإطار العام الذي تضعه الدولة من خلال وزارة التربية والتعليم، التي تستقيها من الخطاب السياسي الصادر عن رأس الحكم في توجهات العامة في هذا الإطار، وذلك من أجل توجيه النظام التربوي والعملية التربوية، وترسيخ قيم العدالة والمشاركة والديمقراطية والمنهج العلمي (عباصرة، 2011).

ويعرفها الباحثان إجرائياً بأنها عبارة عن مصطلح يشير إلى التعليمات، والقوانين التي تحتوي على أفكار وقيم ومبادئ، تمثل الخطاب العام الذي تتبناه الدولة، وتمرره من خلال مؤسسات التربية والتعليم.

الهوية الثقافية: هي القدر الثابت والجوهري من السمات، والقسمات العامة التي تميز إنساناً عن غيره، والتي تجعل للإنسان طابعاً يميزه عن غيره من الشخصيات (الشهري، 2009).

ويعرفها الباحثان إجرائياً: بأنها الإدراك والوعي بالذات الثقافية، والاجتماعية، وهي عبارة عن خصائص وسمات، تميز شخصاً عن غيره، وهي ثقافة الشخص، وفكره، وتاريخه، ولغته .

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثان في دراستهما على المنهج الاستقرائي في تتبع الآراء في تعريفات الهوية الثقافية، وبيان أهميتها، ومفهوم السياسات التعليمية من مظاهرها، والوصفي التحليلي لواقع الأقلية العربية التعليمي في الداخل من حيث بيان هيكلية جهاز التربية والتعليم، وبنيتها وموارده وميزانياته، وعدد المعلمين، والطلبة، والمدارس العربية، وبيان السياسات التعليمية والقوانين العنصرية الاسرائيلية في الداخل الفلسطيني وتأثيرها في الهوية الثقافية حيث قاما بتسليط الضوء عليها، والمنهج الاستنباطي لأهم مقترحات الحلول، وسبل العلاج.

إجابة السؤال الأول: التعليم العربي في الداخل الفلسطيني (1948 - 2017).

جهاز التعليم العربي في الداخل الفلسطيني

منذ قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي عام (1948)، جرت بلورة جهاز التعليم العربي في البلاد، وصياغته للأقلية العربية المتبقية من خلال المعايير السياسية والأمنية، التي فرضها الحكم العسكري المفروض على هذه الأقلية حتى عام (1966)، وعلى الرغم من تبدل البنية الإدارية الرسمية، ظل ارتد استخدام التعليم كأداة لتحقيق أهداف سياسية قائماً، وذلك لتحديد التجربة التعليمية للطلاب من أبناء المواطنين الأصليين من العرب الفلسطينيين في إسرائيل اليوم أثناء سلطة الحكم العسكري وحتى يومنا هذا استخدم النظام التعليمي كأداة لتهميش الفلسطينيين العرب، ومن أجل فرض السيطرة عليهم من النواحي الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وعلى الرغم من أن جهاز التعليم العربي في إسرائيل منفصل عن جهاز التعليم اليهودي، إلا أن تجنيد القوى العاملة في مجال التعليم، وكذلك تعيين الأشخاص في إشراف المناصب، يتم البت فيها بالدرجة الأولى وفقاً لمعايير واعتبارات سياسية، تظهر هذه السياسة بشكل جلي أن جهاز التعليم العربي غير مستقل بأي شكل من الأشكال، يتم تعيين رجال الإدارة من المفتشين والمديرين

بيان التحديات التي تعصف بالهوية الثقافية في الداخل الفلسطيني في ظل السياسات التعليمية، والقوانين الإسرائيلية العنصرية. وعليه يتوقع للدراسة الحالية أن تفيد الجهات الآتية:

1. الباحثين في الدراسات التربوية في الداخل الفلسطيني
2. المؤسسات التربوية في الداخل الفلسطيني كالمؤسسات التي تعنى بطلاب الجامعات، والمراكز الثقافية التي تعنى بالتعليم في فلسطين المحتلة عام 48.
3. لجان أولياء أمور الطلاب في المدارس العربية في الداخل الفلسطيني من خلال اطلاعهم على واقع التعليم .
4. لفت نظر المهتمين من أكاديميين وتربويين وسياسيين إلى أهمية الحفاظ على الهوية الثقافية في الداخل الفلسطيني في ظل السياسات التعليمية الإسرائيلية.
5. لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل؛ حيث ينظر إلى الموضوع بصفته مشكلة كبيرة لا بد من تسليط الضوء عليها.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على تسليط الضوء على المنظومة التعليمية لفلسطينيين الداخل في ظل السياسات التعليمية، والقوانين العنصرية الإسرائيلية الموجهة لفلسطينيين الداخل، وبيان انعكاساتها على الهوية الثقافية لديهم، ومقترحة حلولاً، وسبل علاج لمواجهة السياسات التعليمية الاسرائيلية وللحفاظ على الهوية الثقافية لدى فلسطينيين الداخل. فقط ولم تتعد ذلك.

مصطلحات الدراسة والتعريفات الاجرائية:

فلسطينيو الداخل: هم الفلسطينيون الذين يعيشون داخل حدود ما يسمى بإسرائيل بحدود الخط الأخضر، أي خط الهدنة 1948م، وحافظوا على أماكن سكنهم في قرانهم وبلداتهم بعد أن سيطرت العصابات الصهيونية على الأقاليم التي يعيشون بها، ويشار إليهم بمصطلحي الوسط العربي، والأقلية العربية، وقد بلغت نسبتهم 20 % من مجمل السكان، بحيث يبلغ تعدادهم 1.5 مليون عربي (أبو سعد، 2011، 35). (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983:ص180).

ويعرفهم الباحثان إجرائياً هم الفلسطينيون الذين بقوا في أراضيهم بعد نكبة فلسطين سنة 1948، وهم يعيشون داخل فلسطين التاريخية .

الداخل الفلسطيني: هي منطقة جغرافية سُلخت عن فلسطين التاريخية بعد حرب 1948، التي حملت تداعيات مصطلح النكبة من سيطرت ما يسمى إسرائيل على ما مساحته (20,770 كم²) أي ما نسبته (77.4 %) من مساحة الأرض الفلسطينية، إلى جانب تشريد (740) ألف فلسطيني خارج أرضهم (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983).

ويعرف الباحثان الداخل الفلسطيني إجرائياً بأنه مصطلح يشير إلى فلسطين التاريخية التي تقع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي والتي تتكون من مناطق الجليل، والنقب، والمثلث.

السياسة التعليمية: هي القوانين، والأنظمة، واللوائح،

شيقل في المدارس الإسرائيلية العامة، مقابل (2000) شيقل فقط في الطالب العربي.

وبالرغم من إعلان وزارة التربية والتعليم عن عزمها انتهاج سياسة تمويل تفضيلية لصالح القرى والبلدات الضعيفة، إلا أنه عند ترجمة ذلك إلى أرقام وميزانيات، اتضح أن الطالب اليهودي، الذي يعاني، بحسب المقاييس الاجتماعية الاقتصادية، من مصاعب اقتصادية، ويصنف بأنه طالب ضعيف (ليس تعليمياً) حصل على ميزانية أعلى من تلك التي حصل عليها الطالب العربي من الفئة نفسها بـ 22%، أي (20.2) ألف شيقل للطالب اليهودي، مقابل (16.3) ألف شيقل للطالب عربي من الفئة ذاتها، علماً أن الغالبية العظمى من البلدات العربية في الداخل الفلسطيني مصنفة ضمن البلدات الفقيرة أو الضعيفة اقتصادياً واجتماعياً، ومن نتائج هذا التمييز، أن الطالب العربي يحصل مثلاً، على ساعات تعليمية أقل من الطالب اليهودي، مما يزيد من حالة عدم المساواة في الفرص بين الطلاب، وفي جودة ومستوى التعليم الذي تتلقاه كل فئة، خاصة في كل ما يتعلق بدورات الإثراء والمواضيع اللامنهجية. (وتد نضال، 2016).

ومن الجدير بالذكر أنه فيما يتعلق بالميزانيات المخصصة للتعليم في إسرائيل هناك ما يسمى مكانة أولوية في مجال التعليم، أي تقدم حكومة إسرائيل تشكيلة من الإكراميات، والمحفزات للبلدات التي تعرفها الحكومة كبلدات ذات أولوية قومية، وتشمل الإكراميات، والمحفزات مجال التربية والتعليم، الحكومة هي من تقرر مكانة بلدة ما كبلدة ذات أولوية قومية (سفيرسكي وخوري: 1998).

ومن المشاكلات والقضايا التي تظهر في جهاز التعليم العربي في الداخل الفلسطيني، مسألة المنهاج وكذلك تعيين الكادر الإداري والتعليمي، فمشكلة المنهاج هي من أكثر المشاكلات خطورة التي يواجهها التعليم العربي، وذلك لأنها تختص بمضمون التربية ومواد التدريس التي من خلالها تصقل شخصية الإنسان العربي وهويته الثقافية؛ حيث إن هذا المنهاج له أثر كبير ومباشر في قدرة الأقلية العربية على التنظيم الجماعي والعمل السياسي، وكذلك اتخاذ المواقف حسب أحداث البلد والمنطقة... الخ، وأما بالنسبة لمسألة التعيين فقد خضعت هذه المسألة منذ قيام دولة إسرائيل لاعتبارات أمنية وسياسية، دون الأخذ بعين الاعتبار الكفاءة والقدرة، وبالتالي فإن هذا الشيء أدى إلى أن معظم الكادر الإداري هم في وظائف ليسوا أهلاً لها، وعلى الرغم من ازدياد عدد الجامعيين في الوقت الحالي، إلا أن هذه المسألة ما زالت تخضع لنفس الاعتبارات، وهذه المرحلة تمس جميع مراحل التعليم بما فيها المرحلة الثانوية الخاضعة للسلطات المحلية وليس لوزارة المعارف، وبالتالي فإن هذا أدى إلى تدني مستوى التدريس، وكذلك إلى تدني قدرة الطالب على اجتياز الامتحانات الحكومية، خاصة في نهاية المرحلة الثانوية، ومشكلة أخرى هي تحكم جهاز التعليم العربي وموظفيه في الجهاز العربي في شتى المجالات كمناهج التعليم، البنية التحتية، مستوى الخدمات وغيرها، وعلى الرغم من هذا التحكم إلا أن سياسة التعيين كانت تخضع للأجهزة الأمنية، وهي بذلك مستمدة من السياسة العامة اتجاه العرب من أجل إبقائهم تابعين وغير قادرين على تنظيم أنفسهم، وبالتالي فإن هذا أدى إلى فقدان العرب إمكانية التحكم في أهداف التعليم، وأنواعه، ومساراته (عودة: 2005).

وغيرهم من قبل وزارة التربية والتعليم، وفي المناصب الإدارية الرفيعة المستوى ليس هناك حضور إلا لعدد قليل من العرب فقط (أبو سعد، 2011، ص 84 - 98)، ويمكن القول إن صورة الوضع الراهن لجهاز التعليم العربي في فلسطين المحتلة عام 1948 يعمل في واقع غياب الضغط الجماهيري، وغياب الاهتمام ومشاركة الجماهير، ويفسر هذا الواقع لعدم توفير الفرصة لهم بالمشاركة فعلاً في الأجهزة والحياة العامة، وبالذات في كل ما يتعلق بالجهاز التعليمي. (أبو عصب، 2007، ص 143).

السلم التعليمي المطبق على العرب يتكون من:

1. مرحلة التعليم الإلزامي:

تشمل هذه المرحلة الروضة، والتعليم الابتدائي، والروضة المشمولة خاصة بالأطفال في سن الخامسة، ويكون التعليم في هذه المرحلة إلزامياً ومجانياً.

2. مرحلة التعليم الثانوي:

مدة الدراسة في هذه المرحلة أربع سنوات بعد المرحلة الإلزامية.

أما فيما يتعلق بالمعلمين فهم ينقسمون إلى قسمين: معلم مؤهل، وهو الذي يحمل شهادة تربوية، وغير المؤهل، وهو الذي لا يحملها، ويعاني المعلم العربي من التضييق، والمراقبة وسياسة التعيين، والترقية والنقل، والعقوبات التي هي بيد المحتل، وأما فيما يتعلق بطرق التدريس المستخدمة وخاصة في المرحلة الابتدائية، فقد تحولت عن التدريس باللغة الفصحى إلى المحكية الدارجة بالإضافة إلى قطع صلة المعلمين بالتطورات التربوية والتجارب، وجوانب التجديد المتنوعة (يوسف، 1989، ص 76 - 85). بالإضافة إلى المعاناة داخل المدارس العربية ومرافقها السيئة، وغير الصالحة للتدريس فيها، والنقص في الغرف والخدمات والتجهيزات اللازمة والمرافق والمختبرات والملاعب، والعجز في الميزانيات المخصصة للتعليم العربي (ميعاري، 2014: 28 - 29).

وفيما يتعلق أيضاً بالبنية الأساسية البيئية قد أشارت تقارير رسمية كثيرة إلى أن المشكلة الرئيسية والمركزية الدائمة لجهاز التعليم العربي تكمن في البنية التحتية السيئة، وفي النقص الذي تعاني منه المؤسسات التعليمية، وبعبارة أخرى تبرز مشكلة الغرف التدريسية غير المطابقة للمواصفات، والنقص في غرف التدريس (أبو عصب، 2007: 196).

أما فيما يتعلق بالميزانيات المخصصة للتعليم العربي فوفقاً للمعطيات الرسمية المنشورة على موقع وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، يتضح أن الوزارة خصصت في العام 2015 رسمياً ما يوازي (24) ألف شيقل سنوياً للطالب في المرحلة الثانوية، ولكن هذا الرصيد ليس متساوياً، مع الأخذ بالحسبان بتصنيف البلدات وفق معايير اجتماعية اقتصادية، إذ تبين من المعطيات في موقع الوزارة، أن الطالب العربي في المرحلة الثانوية حصل على ميزانية تقل بنحو 36 في المائة عما حصل عليه الطالب اليهودي في جهاز التعليم الديني الرسمي.

وأظهر التقرير أن الدولة استثمرت، بين عامي 2012 - 2015، كميزانيات إضافية، مبلغ (4800) شيقل في الطالب اليهودي الذي يدرس في مدارس التيار الديني الصهيوني، و(3000)

وأما فيما يتعلق بهيكلية بناء جهاز التربية والتعليم في الداخل الفلسطيني فهو كما مبين أدناه

جدول رقم (1)

هيكلية بناء جهاز التربية والتعليم (إدارة وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية)

اسم الوحدة	المدير
وزير التربية والتعليم	نفتالي بنيت
نائب وزير التربية والتعليم	عضو الكنيست، الراب مئير بورش
مدير العام للوزارة	ميكل كوهن
القائم بأعمال المدير العام للوزارة	جيلانجار
نائبة المدير العام للوزارة ومسؤولة الإدارة التربوية	اريل ليفي
نائب المدير العام للوزارة مسؤول الأونيسكو والعلاقات الخارجية	لنهرونبارج
المتحدثة بلسان الوزارة ومسؤولة عن العلاقات العامة	حاجيت كوهين
محاسبة كبيرة	ارينلاطوكر
المستشارة القضائية للوزارة	المحامى دوريموراغ
العالم الرئيسي	بروفيسور زخاربه مدار
رئيس السكرتارية التربوية	نير ميخائيلي
نائب المدير العام للوزارة مسؤول الاقتصاد والميزانيات	موشيه ساجيه
نائب المدير العام للوزارة ومسؤول القوى البشرية	مناحيم كوهين
نائبة المدير العام ومسؤولة الاستكمالات والتأهيل المهني	جيلا نجار
قسم الشباب والمجتمع	داني روزنر
مدير قسم العلوم والتكنولوجيا	عوفر ريمون
مدير قسم التربية الدينية	الراب ابراهام ليفشتص
مديرة إدارة الحوسبة وأنظمة المعلومات والمعينة لتطبيق قانون الحرية المعرفة	عوفر ريمون
مدير قسم القوى البشرية في جهاز التدريس	سيون شبات
مدير قسم الأمن، الأمان وحالة الطوارئ	أريه مور
مدير قسم المؤسسات الدينية	عاموس سياده
مدير قسم التنظيم التعليمي	موشيه ديكالو

(المرجع وزارة التربية والتعليم: 2017)

يظهر جلياً من خلال الجدول أعلاه حجم التهميش، والاقصاء المتعمد تجاه فلسطينيين الداخل، واستبعادهم من أي منصب رفيع في إدارة وزارة التربية والتعليم، الأمر الذي ينعكس سلباً على واقعهم التعليمي؛ حيث لا يمكنهم المشاركة الفاعلة في رسم السياسة التعليمية الخاصة بهم وصنعها التي تحافظ على خصوصياتهم الثقافية، ويظهر أيضاً أن فلسطينيين الداخل غير مستقلين تربوياً؛ حيث إنهم يخضعون لوزارة كلها من اليهود.

وتكشف تقارير ومعطيات ما يعرف بوزارة التربية والتعليم الإسرائيلية عن صورة قاتمة من حالة عدم المساواة في تمويل جهاز التعليم من المجالس والبلديات، وتصل الفروقات إلى (340%) بين البلديات، وتحتل البلديات العربية الفلسطينية والبلدات اليهودية، التي غالبيتها من تيار الحريديم (اليهود المتدينين)، أسفل درجات السلم من حيث حصولها على ميزانيات حكومية، علماً بأن العرب واليهود الحريديم (اليهود المتدينون) يشكلون نحو نصف جهاز التعليم في إسرائيل، في المقابل بيّنت المعطيات، أن بعض المستوطنات الإسرائيلية والقرى التعاونية، والكيبوتسات تحصل على أعلى نسبة تمويل لمدارسها.

وتنعكس الفوارق الطبقيّة المتفاقمة في حجم الميزانيات المخصصة للجهاز التعليم في صفوف البلديات المختلفة طبقاً لحالتها المادية والاقتصادية، حيث يتضح أن البلدات والمدن الإسرائيلية المصنفة بأنها برجوازية، وحصلت على أكبر حجم من الميزانيات، وتبرز ضمن هذه البلدات مثلاً مستوطنات شعريه إفرام، التي ترصد سنوياً لكل طالب فيها مبلغ (31) ألف شيقل، ومستوطنة كريات أربع التي تقع شرق مدينة الخليل مبلغ (47) ألف شيقل للطلاب سنوياً، وكديوميم وإفراتا (وتد نضال، 2016).

وفي هذا الجانب لا بد من التأكيد على حقيقة أن التعليم العربي في إسرائيل ما زال يعمل في ظروف غياب المساواة في المساهمات (الموارد التي تستثمر في جهاز التربية والتعليم) وعليه فهو يعاني فيها من تدن في اختبارات النتيجة وغياب المساواة في التعليم هو حقيقة لا جدال عليها حتى في صفوف المسؤولين عن الجهاز على مستوى واضعي السياسات، وعلى مستوى التنفيذ، وعليه اعترفت دولة إسرائيل بغياب المساواة وبالفجوات في رصد الموارد بين جهازي التعليم، على الرغم من هذا الاعتراف ما زالت سياسات التمييز في رصد الموارد قائمة في المجالين الرسمي والجهوي، ويشكل التحصيل المتدني نسبياً للجمهور العربي إحدى ثمارها (حيدر وآخرون، 2010، 49).

وحسب وزارة التربية والتعليم فقد بلغ عدد المعلمين العرب في فلسطين المحتلة عام 1948 (29432) معلماً ومعلمة بالتقريب، وأماً عدد المدارس فقد بلغ (893) مدرسة، وبلغ عدد الطلبة العرب (399891) من جيل 6 حتى 18 سنة (وزارة التربية والتعليم، 2017).

ومما تقدم يمكن القول إن جهاز التعليم العربي في إسرائيل مرتبط بالمؤسسة الإسرائيلية بدرجة كبيرة، وهو غير مستقل، وتتم صياغة أهداف التعليم وبلورتها انطلاقاً من سياسات الحكم العسكري، والتعامل مع الأقلية العربية في البلاد، من منطلق التهميش والإقصاء في اتخاذ القرارات المصيرية لهم، ومنها: التعليم ومناهجه، وتتم التعيينات في الجهاز من خلال اعتبارات ومعايير سياسية وأمنية، ويعاني المعلم العربي من سياسة المراقبة والتفتيش، وتعاني المدارس العربية في البلاد من ترد في البنايات والمرافق والغرف الصفية غير الصالحة للدراسة والنقص في المعلمين المؤهلين والعجز في الميزانيات والموارد المالية المخصصة للتعليم العربي في البلاد.

وذلك من خلال التعيينات في جهاز الوزارة، ومن خلال تهميش العرب وإبعادهم عن هيكلية الوزارة والجهاز التنظيمي فيها وتعيين اليهود فقط.

إجابة السؤال الثاني: السياسات التعليمية والقوانين العنصرية المتعلقة بالتعليم الموجهة لفلسطيني الداخل.

مفهوم السياسة التعليمية .

تعرف السياسة التعليمية بأنها: القوانين والأنظمة واللوائح، والتعليمات، التي تتضمن مبادئ وأفكاراً واتجاهات، تمثل الإطار العام الذي تضعه الدولة من خلال وزارة التربية والتعليم، التي تستقيها من الخطاب السياسي الصادر عن رأس الحكم في توجّهات العامة في هذا الإطار، وذلك من أجل توجيه النظام التربوي والعملية التربوية، وترسيخ قيم العدالة والمشاركة والديمقراطية والمنهج العلمي (عياصرة، 2011، 41)، وبعبارة أخرى يمكن القول: إنّ السياسة التعليمية هي عبارة عن مجموعة القواعد والمبادئ العامة، التي تضعها الدولة لتنظيم التعليم وتوجيهه فيها، وذلك لخدمة الأهداف العامة والمصلحة الوطنية، وتنبثق السياسة التعليمية في المجتمع عن الفلسفة التعليمية؛ حيث يتم تحديدها انطلاقاً من واقع المجتمع وتطلعاته وظروفه وضمن إمكانياته وحاجاته، وتحدد من خلال التشريعات التي تصدرها والقرارات التي تتخذها، فالسياسات ترتبط بالسلطة؛ حيث تترجم من خلال سن القوانين، وإصدار اللوائح، والأنظمة، والبرامج، والمتطلبات (بني مصطفى، 2007، 250)، ويعرفها الحربي (2007) بأنها: تلك العملية المبنية على رسم الخطوط العامة الأساسية للنظام التعليمي وتحديدها بشكل يحقق الأهداف العامة للتربية، وينبثق من فلسفة المجتمع وتطلعاته وآماله، التي يسعى لتحقيقها، وتكون كذلك أداة لتحقيق التقدم، وتنظيم، وتحديد مسار النظام التعليمي، ويجب أن تصاغ بقرارات وتشريعات مكتوبة بأسلوب علمي يبعدها عن الغموض والضبابية؛ من أجل ضمان وضوحها، ولتكون مرجعية كاملة للاستراتيجيات، والخطط التربوية التنفيذية، وأن تصاغ وفق معايير يمكن من خلالها الحكم عليها بالنجاح والإخفاق، وأما عملية صنع السياسة التعليمية، فهي: عبارة عن عملية تتضمن خطوات كثيرة تبدأ بتحديد المشكلة وتنتهي بوضع التشريعات والقوانين المنظمة للعمل، مروراً بعملية نقاش وبحث وجمع للمعلومات، وتشارك في صياغتها جهات رسمية، مثل: رئيس الدولة، ومجلس الوزراء، ومجلس الأمة، ووزارة التربية والجامعات... وغير الرسمية، مثل: نقابات المعلمين، وجمعيات النفع العام، وجماعات المصالح، والأحزاب السياسية، والهيئات الاقتصادية (الحربي، 2007، ص7 - 19).

ومن هذا المنطلق تستغل مناهج التعليم ومضامينه في كل دولة لغرض صقل الخطاب القومي، وذلك إلى جانب كونه أداة تعليم لتقدم المستوى التعليمي وتطوير الجانب الاجتماعي، والثقافي لدى الطلبة، فمناهج التعليم إذا تعدّ أداة لصقل الأجيال القادمة وتربيتها (أبو عصب، 2006، 86).

السياسات والقوانين التعليمية الموجهة لفلسطيني الداخل.

يسود الاعتقاد بأن السياسة تجاه التعليم العربي في الداخل الفلسطيني غير موجهة نحو هدف معين، وذهب معظم الباحثين في السياسة الرسمية المتبعة تجاه التعليم العربي إلى أنّ هذه السياسة

جدول رقم (2)

مدراء الألوية في وزارة التربية والتعليم الاسرائيلية

اسم الوحدة	المدير
مدير لواء القدس	مئير شمعوئي
مديرة لواء الجنوب	عميره حايميم
مديرة لواء تل أبيب	حايهشيطاي
مديرة لواء المركز	عماليا خايمويتش
مدير لواء حيفا	راحل متوكي
مدير لواء الشمال	د. أورنا سمحون
إدارة التعليم في اورشليم (مانحي)	موشيه (كينلي) طور باز
مدير شعبة التعليم المنهجي غير الرسمي (التعليم الديني-حريدي)	يهودا فينسكي

(المرجع وزارة التربية والتعليم: 2017)

من خلال الجدول أعلاه يظهر حجم الإقصاء لفلسطيني الداخل من أي منصب رفيع بوزارة التربية والتعليم الاسرائيلية، حيث إنّ مديري الألوية في الوزارة كلهم من اليهود في جميع مناطق الداخل الفلسطيني في الجنوب، والشمال، والمركز، كما يظهر في الجدول اعلاه، الأمر الذي يجعل فلسطيني الداخل مُهمشين ومُستبعدين من أي دور في صنع السياسة التعليمية الخاصة بهم، وتطبيقها فعلياً.

جدول رقم (3)

مراكز توجهات الجمهور في الألوية

لواء	المدير
الناطقة بلسان الوزارة والمسؤولة عن العلاقات العامة	حاجيت كوهين
مكتب الناطق - بلسان الوزارة للوسط غير اليهودي	السيد كمال عطية
الشمال	السيد دافيد غورالي
حيفا	كارميلا كনার
المركز	أبي هرنيل
تل أبيب	السيد أبي كاتسوفر
الجنوب	سوزي بن هاروش
التربية الاستيطانية	نتنيل زمير

(المرجع وزارة التربية والتعليم: 2017)

من خلال الجداول السابقة يمكن الملاحظة بأن جميع الأقسام والدوائر والفروع في وزارة التربية والتعليم الاسرائيلية تدار من قبل اليهود فقط، وفي هذا إشارة واضحة إلى عملية الإقصاء الممنهج التي تتخذها المؤسسة الاسرائيلية تجاه المواطنين العرب، ويمكن ملاحظة سياسة التمييز العنصري على أساس القومية؛ حيث تم ذكر الناطق بلسان الوزارة للوسط غير اليهودي ولم يقل العربي .

ومما سبق تظهر بوضوح السيطرة الاسرائيلية على الوزارة،

المعدل، 2000). يظهر من خلال نص المادة القانونية أن: جهاز التعليم العربي ما زال يعمل في إطار مجموعة من المعايير والأطر السياسية، التي لم يكن للعرب الفلسطينيين دور في صياغتها، حيث تم تغييب العرب وتهميشهم من الأهداف العامة ذات التوجهات اليهودية، والتي تمت بلورتها في قانوني التعليم للسنوات (1953م) و(2000م)، بالرغم من أن هذا القانون الأخير تضمن الاعتراف بحقوق الإنسان والمساواة في الفرص بين الذكور والإناث، إلا أن الأيدلوجية الرئيسية التي استند إليها القانون القديم، والتي تؤكد قيمة الثقافة اليهودية وحب الوطن والإخلاص والولاء للدولة والشعب اليهودي ظلت من النقاط المركزية فيه، كما كانت سابقاً، بالإضافة إلى أنه لم تتم صياغة أهداف خاصة بجهاز التعليم العربي الفلسطيني في البلاد (ابوسع، 2011، 105 – 107).

ولاحقاً عرفت إسرائيل نفسها بأنها دولة يهودية أو دولة الشعب اليهودي، فالهوية القومية فيها أي أن الهوية الإسرائيلية لا تشمل جميع مواطني الدولة، وإنما تقتصر على أفراد جماعة إثنية واحدة، وهي الأكثرية اليهودية. وعليه قامت دولة الاحتلال الإسرائيلي باستبعاد المواطنين العرب من الحياة العامة والحقل العام. (ميعاري، 2014، 17).

وفي ضوء ما تقدم يسعى الفكر التربوي الإسرائيلي من خلال المناهج التربوية الإسرائيلية إلى تنمية مشاعر الاعتزاز باليهودية كهوية ودين من خلال ما يلي: (صالح، 2015، ص72).

- التأكيد على الهوية اليهودية لأي شخص داخل إسرائيل .
- إسرائيل هي الموطن النهائي لأي يهودي خارج ما يسمى إسرائيل .

- التركيز على فكرة الجنسية اليهودية بما يعني اعتبار اليهودية كقومية.

مما سبق تظهر بوضوح الهجمة الشرسة التي تقوم بها المؤسسة الإسرائيلية تجاه فلسطيني الداخل من خلال تشريع قوانين عنصرية تهدف إلى سلخ الإنسان الفلسطيني في الداخل عن قوميته العربية وهويته الثقافية كقانون التعليم الرسمي الصادر سنة (1953)، والذي يؤكد قيم الثقافة اليهودية وحب الوطن والإخلاص والولاء للدولة، والشعب اليهودي، ومن خلال سياسات تعليمية تنهجها المؤسسة الإسرائيلية من أجل غسل أدمغة طلبة الداخل الفلسطيني تدريجياً، وجعلهم أناساً تابعين يفتقرون لأي من معاني الصمود والتحدى، وإقصائهم عن محيطهم العربي، وتاريخه وثقافته وتقاليد، ويظهر ذلك جلياً في القانون المعدل الذي سنته الكنيست سنة (2000) والذي جاء فيه أن يكون الطالب مخلصاً لما يسمى دولة إسرائيل ويتعلم تاريخها ويتعلم التوراة وتاريخ الشعب اليهودي والتراث اليهودي والتقاليد اليهودية، والتشديد على ذكرى الكارثة والبطولة.

إجابة السؤال الثالث: مفهوم الهوية الثقافية وكيف انعكست السياسات التعليمية عليها .

تعرف الهوية لغة بأنها الذات (مجمع اللغة العربية، 1980، ص654)، وتعريف الهوية اصطلاحاً بأنها جوهر الشيء وحقيقته، ويشير هذا التعريف إلى مفهوم الهوية باعتباره الذات، والذات هي المجتمع، وذات الفرد، وتوحي بأن الهوية هي الذات

هي سياسة غامضة وغير واضحة المعالم، قد تصح الاستنتاجات إذا ما تم تحليل أهداف التعليم المتضمنة في قانون الدولة الخاص بالتعليم لسنة (1953): حيث جاء فيه إن إرساء التعليم الابتدائي في دولة إسرائيل على أسس الثقافة الإسرائيلية وقيمها، والانجازات العلمية، وعلى حب الوطن والولاء للدولة والشعب الإسرائيلي، ويظهر جلياً أن هذا الهدف المنشود لا يأخذ حاجات التعليم العربي بعين الاعتبار، بل يتجاهل التمييز القومي والثقافي للسكان الاصليين في فلسطين المحتلة عام (1948)، وتنبثق هذه السياسة من التصور القائم بأن العرب يشكلون مصدر خطر وسبباً للاضطرابات وزعزعة الاستقرار، ومن هذا المنطلق سعى قادة الاحتلال الإسرائيلي إلى تعليم المواطنين العرب كيفية أن يكونوا فاعلين في المجتمع لمصلحة الدولة ولمصلحتهم الشخصية؛ لكي لا يتحولوا إلى ناشطين احتماليين، وهدفاً لأعداء الدولة، والهدف الآخر لهم هو اقتطاع المضمون القومي من سائر المواد التعليمية، مما دفع صنّاع القرار إلى استبدال المضمون القومي العربي بالمضمون الثقافي الديني، وإلى ترسيخ عامل «المواطنة الإسرائيلية» (الحاج، 2006، ص181 – 183).

زيادة على إعداد جيل يرضى بالوضع القائم، ويكون دوره هامشياً، وهو دور مواطن من الدرجة الثانية، وقطع صلته بالثقافة العربية، والانتماء العربي ما أمكن، وصرف المواطنين عن طريق التعليم النظري عن كل ما من شأنه أن يربطهم بالأرض، ويحبذ لهم إصلاحها وتطويرها على أسس علمية حديثة، بالإضافة إلى مذهب الجيل بأفكار التفوق الصهيوني، والتأخر العربي (يوسف، 1989، 75).

ومن خلال مراجعة نص قانون التعليم الإلزامي لسنة (1953)، والذي نص على جملة من الأهداف وهي: (بناء التعليم الابتدائي في دولة إسرائيل على قيم الحضارة الإسرائيلية اليهودية، والانجازات العلمية، وعلى محبة الوطن، والإخلاص للدولة، والشعب الإسرائيلي) (وزارة التربية والتعليم، قانون التعليم الإلزامي، 1953).

ويظهر حجم الكبت، والتهميش، والتمييز والإضعاف للهوية الفلسطينية العربية لدى فلسطيني الداخل، والنص القانوني لا يأخذ بالحسبان احتياجات الطالب الأساسية، كما يتجاهل الخصوصية القومية والدينية لأبناء هذا المجتمع (ابو عصب، 2006، 148 – 149). وفي سنة (2000) عدّلت الكنيست أهداف التعليم الرسمي في القانون المتعلق بالتعليم العربي، وجاء فيه: (تربية الإنسان على محبة أخيه الإنسان، وأن يحب شعبه ووطنه، وأن يكون مخلصاً لدولة إسرائيل، ويحترم والديه وعائلته ويحترم تراثه وهويته الثقافية ولغته، وأن يكتسب الطالب المبادئ ويتعلمها، والقيم التي وردت في وثيقة الاستقلال كدولة يهودية وديمقراطية، وتعليم تاريخ أرض إسرائيل، وكذلك دولة إسرائيل، وتعليم التوراة، وتاريخ الشعب اليهودي والتراث اليهودي، والتقاليد اليهودية، والتشديد على ذكرى الكارثة والبطولة، وتعليم الطلاب على احترامها، والمساواة بين الطلاب والطالبات، ومعرفة اللغة الثقافية، التاريخ، والتقاليد الخاصة بالمواطنين العرب والمجموعات السكانية الأخرى في دولة إسرائيل والاعتراف بالحقوق المتساوية لكافة مواطني دولة إسرائيل) (وزارة التربية والتعليم، قانون التعليم الإلزامي

إجابة السؤال الرابع: مظاهر مشكلة الهوية الثقافية لدى فلسطينيين الداخل.

تعدّ مشكلة الهوية الثقافية لفلسطينيين الداخل من أخطر المشكلات التي يواجهونها وأعظمها، ولعلّ القضية الأكثر خطورة هي قضية التهويد، التي تعمل عليها دولة الاحتلال الإسرائيلي؛ بهدف طمس معالم الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني في الداخل المحتل بواسطة القوانين والسياسات التعليمية العنصرية، التي تنتهجها دولة الاحتلال الإسرائيلي، ويظهر ذلك جلياً في المناهج الدراسية، والسياسات التعليمية، والقوانين العنصرية، التي تحوي على قيم الولاء والإخلاص لدولة ما يسمى إسرائيل، ومن خلال إهمال تدريس الدين الإسلامي، وتشويه ما يدرس منه، وتزييف للتاريخ (عوض، 2004، ص 133 - 134)، ويرى أكاديميون في الداخل الفلسطيني مناهج التعليم، وكتب التدريس في المدارس العربية، وبخاصة في مواضيع التاريخ، واللغة العربية، واللغة العبرية، بأنها تعمل على غرس القيم اليهودية والصهيونية في نفوس الطلبة العرب، وعلى طمس الهوية القومية (العربية الفلسطينية) لديهم، فعلى سبيل المثال في مناهج التاريخ للمدارس الابتدائية والمدارس الثانوية، يدرس الطلاب العرب عن تاريخ اليهود أكثر مما يدرسونه عن تاريخ العرب، كما ينعكس ذلك في عدد الساعات المقررة لكل منهما، بالإضافة إلى أن تاريخ اليهود الذي يدرسه الطلاب العرب ذو طابع قومي وصهيوني، فهو يركز على تاريخ اليهود الحديث، والحركة الصهيونية، والاستيطان اليهودي في فلسطين، فإن تاريخ العرب الذي يدرسونه يكاد لا يتطرق للحركة القومية العربية والحركة الوطنية الفلسطينية، وتنعكس سياسة طمس الهوية القومية لدى الشباب العربي في مناهج اللغة العبرية للمدارس العربية، الذي يذكر ضمن أهدافه (تربية المواطن الإسرائيلي الصالح) (والتعرف على ثقافة الشعب اليهودي)، والذي يحتوي على عدة قصائد ومقطوعات أدبية ذات طابع قومي أو صهيوني، فإن مناهج اللغة العربية لا يذكر حتى تعبير الشعب العربي أو الشعب الفلسطيني، ويفتقر لأية قصيدة شعرية أو مقطوعة أدبية قومية أو وطنية، كما أنه يفترق لأية قصيدة أو مقطوعة لشاعر أو كاتب فلسطيني (ميعاري، 2014، ص 39).

مما تقدم يظهر بوضوح استهداف السكان العرب الفلسطينيين الأصليين في البلاد بموجات من القوانين العنصرية، والسياسات التعليمية، التي تتعامل مع العربي الفلسطيني من منطلق سياسة التهميش، والإقصاء، والتغيب عن المشهد التعليمي، هذه القوانين التي تعلي من قيم الولاء والانتماء للمشروع الصهيوني في فلسطين المحتلة عام (1948م)، وإلى تراث الشعب الإسرائيلي وثقافته ولغته، كما حدد في قانون التعليم الرسمي الصادر عام (1952)، وفي هذا الإطار تبرز ظاهرة ازدواجية الولاء والانتماء لدى المعلم والمتعلم، فهما بين الولاء لهويتهم الثقافية، وارتباطهم بها تاريخياً وثقافياً، والولاء لما يسمى دولة إسرائيل التي ما فتئت تطور آليات تسلخ الإنسان العربي عن وطنه، وهويته وثقافته عبر إجراءات من بينها: إصدار القوانين والتشريعات التعليمية كقانون التعليم الرسمي الصادر عام 1953م كما ذكر سابقاً، والهادف إلى بناء التعليم الابتدائي في الدولة على قيم الحضارة الإسرائيلية اليهودية، والانجازات العلمية وعلى محبة الوطن والإخلاص لدولة إسرائيل والشعب الإسرائيلي (وكالة الأنباء الفلسطينية وفا

بما تحمله من سمات وخصائص تميزها عن غيرها، وهذا المعنى قريب من تعريف الهوية التي تعني جوهر الشيء وحقيقته (عمار، 1998، ص 3).

وهناك من يرى بأنها إحساس الفرد بنفسه، وفرديته وحفاظه على تكامله، وقيمه، وسلوكياته وأفكاره في مختلف المواقف (ربيع، 2010، ص 269).

ويشتق المعنى اللغوي لمصطلح الهوية من الضمير (هو)، أما مصطلح الهوية المركب من تكرر (هو) فقد تم وضعه كاسم معرف (بال)، ومعناه الاتحاد مع الذات، ويشير مفهوم الهوية إلى ما يكون به الشيء هو نفسه، أي من حيث تشخصه في ذاته وتحققها، وتعبّر الهوية عن حقيقة الشيء المطلقة المشتملة على صفاته الجوهرية، التي تميزه عن غيره (القليلي وأبو غوش 2012، ص 9).

ويعرفها الباحثان اجرائياً بأنها حقيقة الشيء وجوهره وذاته.

وتعرف الهوية الثقافية بأنها جملة المعالم المميزة للشيء التي تجعله هو نفسه؛ بحيث لا تخطئ في تمييزه عن غيره من الأشياء، ولكل منا - كإنسان - شخصيته المميزة له، فله نسقه القيمي، ومعتقداته وعاداته السلوكية و ميوله واتجاهاته وثقافته، وهكذا الشأن بالنسبة للأمم والشعوب (علي، 1997، ص 95).

وهناك من عرفها بأنها مجموعة الخاصيات والملامح التي تتكون منها الشخصية المتميزة لمجموعة بشرية معينة، وبعبارة أخرى هي القدر الثابت والجوهري والمشارك من السمات والقسمات العامة التي تميز انساناً، أو مجتمعاً عن غيره والتي تجعل للشخصية طابعاً تميزها عن غيرها من الشخصيات (الشهري، 2009، ص 77).

وبعبارة أخرى هي عبارة عن مقدار ما يحققه الفرد من الوعي بالذات، والتفرد والاستقلالية، وأنه ذو كيان متميز عن الآخرين، والإحساس بالتكامل الداخلي، والتماثل والاستمرارية عبر الزمن، والتمسك بالمثاليات، والقيم السائدة في ثقافته (عبد الرحمن 1998، ص 400).

وعرفها عيد (2001) بأنها مفهوم اجتماعي نفسي يشير إلى كيفية إدراك شعب ما لذاته، وكيفية تمييزه عن الآخرين، وهي تستند إلى مسلمة ثقافية عامة، مرتبطة تاريخياً بقيمة اجتماعية وسياسية واقتصادية للمجتمع (عيد، 2001، ص 110).

ويمكن القول إن هوية الشيء ثوابته التي لا تتجدد ولا تتغير، وتتجلى وتفصح عن ذاتها دون أن تخلي مكانتها لنقيضها طالما بقيت الذات علي قيد الحياة، فهي كالبصمة بالنسبة للإنسان يميز بها عن غيره وتتجدد فاعليتها، ويتجلى وجهها كلما أزيلت من فوقها طوارئ الطمس، إنها البصمة التي يميز بها الإنسان عن غيره (عمارة، 1999، ص 6). وتتشكل الهوية الثقافية من العناصر الآتية مجتمعة، كالدين، واللغة، والعرق، والثقافة، والوجدان، والأخلاق، وهي محصلة تفاعل هذه العناصر كلها مع بعضها (العالم، 1998، ص 376).

ويعرفها الباحثان إجرائياً بأنها الإدراك والوعي بالذات الثقافية والاجتماعية، وهي عبارة عن خصائص وسمات تميز الفرد والجماعة عن غيرهما، وهي ثقافة الشخص ولغته وفكره وتاريخه وتراثه.

والصهيونية، وقانون منع إحياء ذكرى النكبة الفلسطينية، وغيرها من القوانين الهادفة لضرب مكانة فلسطيني الداخل المحتل وهويتهم؛ حيث إن مشروع القانون هذا يأتي في سياق ما يحدث في ما يسمى إسرائيل عامة، ففي العامين الأخيرين اقترحت (الكنيست) عدداً من القوانين التي تعزز الإثنية والصبغة القومية لدولة ما يسمى إسرائيل، واستهداف اللغة العربية يأتي في هذه الخانة، فهي من منظور اليمين في ما يسمى إسرائيل تشكل اليوم تهديداً واضحاً للدولة وجوهرها، وفق ما ترتئيه هذه المجموعة، لذلك تعمل على تضيق الخناق عليها، ومحاولة طمسها من أجل طمس الهوية الثقافية للسكان الاصليين (فلسطيني الداخل)، والقضية لا تقف عند المستوى القانوني فقط، فهناك عداً مستمر للغة العربية، وكانت عدة اقتراحات لإزالتها حتى عن لافتات الإرشاد في الشوارع، أو أن تبقى على اللافتات لكن باللفظ العبري (أي بأحرف عربية ولكن بمسميات وألفاظ عبرية)، وهناك محاولات لنزع الروح عن اللغة العربية، وفي حالات كثيرة تم منع العمال والموظفين العرب من التحدث بالعربية فيما بينهم في أماكن العمل، وهذا معناه أن اللغة العربية هي لغة عدو في منظورهم، ولا بد من التحدث بالعبرية، ودولة الاحتلال الإسرائيلي وفق عدداً من القراءات تتجه نحو نظام الفصل العنصري (الأبرتهايد)، ولا تخجل من القوانين العنصرية، وتعمل المؤسسة الإسرائيلية أيضاً على إخراج اللغة العربية من الحيز العام في داخل الدولة، بمعنى أن لا يكون هناك أي حضور للجمهور العربي على المستوى العام للدولة، وأن تكون الهوية البارزة للدولة هي الهوية اليهودية، ويرى أكاديميون أنه في حال تم تمرير القانون بصيغته الجارفة وإسقاط التعامل باللغة العربية كلياً، فسيكون لهذا الإجراء إسقاطات ليس على موضوع الهوية الثقافية خصوصاً لفلسطيني 48 فحسب، وإنما حتى على مستوى حياتهم واحتياجاتهم اليومية، مما سيكون بمثابة مأساة كبيرة لآلاف الناس الذين لا يجيدون العبرية (زيداني، 2011).

ومما تقدم يمكن القول إن هناك استبعاداً كبيراً للغة العربية من خلال سياسة ممنهجة منذ عقود، عبر تهميشها وعدم استخدامها في الدوائر الحكومية والقضائية، والاقتصار عليها في كتابة اللافتات، وفي كثير من الأحيان تكتب الكلمات العربية على هذه اللافتات بشكل خاطئ عمدًا، وتستخدم اللغة العربية أيضاً في الأماكن العامة وتظهر في صيغة الممنوع، والتحذير، أو التهديد كإشارة على انحطاط هذه اللغة، وهذا دليل آخر على تهميش اللغة ومحاربتها، وعلى سياسة تفضي إلى تحريف المسميات وتشويه التراث، والحضارة العربية والثقافة الفلسطينية في الداخل وخلق مفهوم مشوه للجيل الشاب، وفي المقابل اجتهدت المؤسسة الإسرائيلية في تعزيز مكانة اللغة العبرية في جميع المؤسسات الحكومية وإبرازها كلغة حضارية، وفي هذا الإطار يبرز تناقض واضح في الادعاء بديمقراطية المؤسسة الإسرائيلية؛ حيث أن هناك فرقاً شاسعاً بين البعدين النظري والتطبيقي العملي (طه، 2011).

ومن جهة أخرى ينقسم الاحتلال الإسرائيلي إلى قسمين: قسم يدعو إلى مسح اللغة العربية كلياً وإزالتها، وقسم آخر يدعو إلى أن تكون لغة ثانية في البلاد ويظهر ذلك جلياً في مبدأ اعرف عدوك، وتعلم العربية الذي تعمل عليه المؤسسة الإسرائيلية؛ حيث أدرجت العربية ضمن المنهاج كموضوع غير إلزامي، من باب (اعرف عدوك) مبينا أن الاستجابة لها تتم من باب أمني بحت،

(2016). ومما تقدم أيضاً يتبين حجم التهويد الذي تقوم به دولة الاحتلال الإسرائيلي على مختلف الأصعدة والاتجاهات، وهذا يتطلب جهداً كبيراً، والوعي بخطورة ما تقوم به، وضرورة التصدي لهذه القوانين العنصرية التهويدية، التي تستهدف الهوية الثقافية لفلسطيني الداخل، وتحاول اقتلاعهم وتهجيرهم وتهميشهم؛ ويتبين أيضاً بوضوح مستوى التحديات الكبيرة التي تواجه التعليم العربي، والنقص في الميزانيات المخصصة له، والغرف التعليمية، والبنية التحتية السيئة (ميعاري، 2014).

ويتمثل تهويد التعليم أيضاً بتطبيق مناهج التعليم الإسرائيلي على الأقلية العربية في الداخل المحتل، من خلال التركيز على المفاهيم التي تعزز عدم المقاومة والتعايش السلمي، والاندماج في الدولة في جميع كتب العلوم الإنسانية، كما أن المنهاج الإسرائيلي المقرر يركز على ذكرى الكارثة والبطولة ويوم الاستقلال وتاريخ إسرائيل والشخصيات اليهودية (زناتي، 2010: ص 98 - 102).

ومن أهم التحديات التي تواجه الهوية الثقافية في الداخل الفلسطيني تحدي اللغة العربية، ومن هذا المنطلق لابد من بيان مفهوم اللغة وأهميتها تم التعرّيج على أزمة اللغة العربية في الداخل الفلسطيني، وفي هذا الإطار تعرف اللغة بأنها وسيلة لنقل الأفكار والمعرفة، وأهميتها أنها تلعب دوراً رئيسياً في نجاح الأفكار والمعارف، أو فشلها (الكيلاني، 2006، 342).

وتكمن أهمية اللغة بأنها تعد إحدى العناصر الأساسية في ثقافة أي مجتمع؛ حيث إنها تعد أهم الروابط المعنوية التي تربط الفرد البشري بغيره من الناس، فاللغة قادرة على إحداث هذه الرابطة؛ حيث إنها واسطة التفاهم بين الأفراد، ثم هي فضلاً عن ذلك، واسطة لنقل الأفكار والمكتسبات من الأباء إلى الأبناء، ومن الأجداد إلى الأحفاد، وعلى ذلك فإن وحدة اللغة توجد نوعاً من الوحدة الفكرية، والعاطفية لدى أفراد المجتمع، ويصبح التعليم هو أداة المجتمع في بلوغ هذه الوحدة الفكرية (زيادة وآخرون، 2006، 26).

وتعمل دولة الاحتلال الإسرائيلي على محاربة اللغة العربية ومحاولة اقصائها وتهميشها من المشهد العام في الداخل الفلسطيني؛ حيث نجح الكنيست الإسرائيلي في تمرير مشروع قانون بالقراءة التمهيدية يقضي بإلغاء المكانة الرسمية للغة العربية كأحدى لغتي الدولة الرسميتين، إلى جانب العبرية، وينص مشروع القانون على إبطال تشريع قانون كان قد أقره الانتداب البريطاني في فلسطين في العام (1922)؛ حيث نص على أن اللغات العربية والعبرية والإنجليزية تعد لغات رسمية، وبعد قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي تم إلغاء مكانة اللغة الإنجليزية كلغة رسمية، والإبقاء على اللغة العبرية والعربية . ويضاف مشروع القانون هذا إلى مبادرات أخرى تهدف لتقويض مكانة اللغة العربية، اللغة الأم لأكثر من مليون وربع مليون مواطن فلسطيني داخل ما يسمى دولة إسرائيل، لا سيما مشاريع الدستور التي تطرحها جهات ومؤسسات إسرائيلية، تُجمع على إلغاء مكانة اللغة العربية، وفي هذا الإطار يعد مشروع القانون هذا مشروعاً قانونياً عنصرياً يندرج ضمن سلسلة من التشريعات العنصرية الاسرائيلية المتطرفة والتي أصبحت حاجساً برلمانياً وحكومياً إسرائيلياً في السنوات الأخيرة، مثل (قانون الولاء) للدولة اليهودية

مواجهة السياسات التعليمية، والقوانين العنصرية الإسرائيلية .

4. الحفاظ على الهوية الثقافية لفلسطيني الداخل من التهويد (والأسرلة)، هو حفاظ على هوية الأمة العربية؛ حيث إنهم خط الدفاع الأول، وبقدر ما يتاح للأقلية العربية في الداخل الفلسطيني من قدرة علي رسم السياسة التعليمية الخاصة بهم وصنعها وبمناهجهم، يُمكنها ذلك من الحفاظ على الهوية الثقافية، والتراث، والفكر العربي، واللغة العربية.

5. المشاركة الإيجابية والفاعلية الحضارية للأمم، والشعوب تستمد من شعور الأفراد بهويتهم، فكلما كان فلسطينيو الداخل متماسكين أمام حملات وموجات السياسات التعليمية، والقوانين الإسرائيلية وهويتهم الثقافية راسخة وثابتة، كان ذلك أقرب إلى التأثير الإيجابي والفعال في المجتمع الذي يعيشون فيه، وعلى النقيض كلما ضعفت هويتهم ترتب على ذلك انسحابهم من ميدان التفاعل الحضاري، وعدم مقدرتهم على التأثير في المجتمعات المحيطة بهم مما يؤدي تدريجياً إلى الضعف، وفقدان الشعور بالذات، والتيه وعدم معرفة هدفهم من الحياة (حسين: 2015).

إجابة السؤال السادس: الحلول المقترحة للحفاظ على الهوية الثقافية في الداخل الفلسطيني في ضوء السياسات التعليمية الإسرائيلية .

● أولاً: تفعيل دور الأسرة في الداخل الفلسطيني.

عند الحديث عن دور الأسرة لا بد من بيان مفهوم الأسرة؛ حيث تعرف الأسرة بأنها مجموعة الأفراد الذين يجمع بينهم رباط الزوجية، أو النسب، وتهدف إلى تلبية الحاجات الأساسية للزوجين، وإيجاد النسل الصالح وتعمل على تنمية شخصيات أفرادها بشكل متكامل من جميع الجوانب الفكرية، والعقلية، والنفسية، والجسمية (الشرفين، 2009، 138).

وتعد الأسرة اللبنة الأولى والنواة الرئيسية في بناء المجتمع، وعليها مسؤولية كبيرة في تربية النشء وتنشئته على قواعد وأطر يرضيها المجتمع، وعليها حمايته من الخطأ، والوقوع في الانحرافات، فالأسرة تؤدي دوراً تربوياً كبيراً في تنشئة الفرد تنشئة صحيحة، والحفاظ على هويته الثقافية .

ومن أهم المقترحات التي تحافظ على الهوية الثقافية لدى فلسطيني الداخل تقنين الزواج وترشيده بين العرب وغيرهم من مواطني الداخل الفلسطيني عن طريق مراكز التوعية، وبيان خطورة ما يترتب على إنجاب أطفال لا يعرفون شيئاً عن هويتهم الثقافية.

وأيضاً تطوير التعليم اللامنهجي وتفعيله بما فيه استغلال الحيز المتاح لبرامج ومبادرات تعليمية وتربوية للجانب أولياء الأمور للطلبة العرب، عن طريق التوعية الجادة لأولياء الأمور عن دورهم الفاعل، والمحوري في عملية تعزيز الهوية الثقافية في ظل الممارسات والسياسات التعليمية الإسرائيلية (المجلس التربوي العربي، 2010).

● ثانياً: تفعيل دور المدرسة في الداخل الفلسطيني:

تلعب المدرسة دوراً حيوياً في تحقيق الهوية الثقافية للطلبة عن طريق تدعيم الولاء والانتماء في نفوس الطلاب، كما تسهم

وذلك لأن دولة الاحتلال الإسرائيلي تقع في بيئة ثقافية محاطة باللغة العربية وليس بوسعها العيش بعزلة أي لا لجماليتها، وتراثها اللغوي والثقافي (عواودة، 2012).

وفي هذا الإطار لا بد من تسليط الضوء على موضوع العملية التعليمية في الداخل الفلسطيني في ضوء السياسات التعليمية الإسرائيلية، وانعكاساتها على الهوية الثقافية، تلك السياسات التي صيغت بصورة تعمل على إعادة صقل شخصية العربي ضمن أسس التعايش المشترك مع من اغتصب أرضه، وندس مقدساته، وشوه تاريخه وتراثه، ومما لا شك فيه أن هذا يؤدي إلى سلخ الفلسطيني عن محيطه، وضياح هويته الثقافية وخصوصيته.

إجابة السؤال الخامس: أهمية الحفاظ على الهوية الثقافية لفلسطيني الداخل .

تكمُن أهمية الهوية باعتبارها المحور الذي تتمركز حوله بقية الثوابت، الذي يستقطب حوله أفراد الأمة، ولا تستحق أمة من الأمم وصف الأمة حتى تكون لها هويتها المستقلة والتميزية عن غيرها من الأمم، وإذن فالأمة بنيان يتجمع فيه الأفراد حول هوية ثابتة، تكون هي الصبغة التي تصبغ الأمة، وتحدد سلوك أفرادها، وتكيف ردود أفعالهم تجاه الأحداث، ولاشك أنه كلما شعر أفراد الأمة بهويتهم، كلما تعمق انتماؤهم إلى أمتهم، وتأكد الولاء بينهم، وتيسر تعاونهم في سبيل حمل رسالة الأمة والدفاع عنها أمام هجمات الأمم الأخرى، كما أنه من البديهي أيضاً، أن الأمة إذا فقدت هويتها فقدت معها استقلالها وتميزها، وفقدت بالتالي كل شيء؛ لأنها تصبح بلا محتوى فكري أو رصيد حضاري، فتفتكك أواصر الولاء بين الأفراد، وتنهار شبكة العلاقات الاجتماعية في الأمة، وتموت الأمة، وهذا ما يحدث للأمة في ظل فقدان الهوية؛ حيث السقوط الحضاري، وتداعي الأمم، فإذا أراد أحد إحياء هذه الأمة الميتة، فإنه لا سبيل أمامه إلا أن يكشف عن هوية هذه الأمة، ويجلي أبعاد خصوصيتها بين الأمم، ليساعد ذلك في الدفع النفسي، والشعوري إلى إحياء مجد الأمة التليد، والمساهمة الفعالة في السبق الحضاري من جديد (بدر، 1992، ع54 ص58).

ويمكن القول: إن الثقافة هي الهوية، والهوية هي الوجود الحقيقي للأمم والشعوب بثوابتها الأبدية عبر الحدود (ابن نبي، 2007، ج1 ص9).

مما تقدم تأتي أهمية الهوية الثقافية لفلسطيني الداخل من خلال الأسباب الآتية:-

1. الحفاظ على الهوية الثقافية لفلسطيني الداخل هو حفاظ على خصوصيتهم الثقافية من الضياع من الذوبان والانصهار.
2. قضية الهوية الثقافية هي قضية مصيرية وجودية ترتبط بالجانب الأسمى في الوجود الإنساني، وهو حقيقته وجوهره وذاته، وما ينطوي على ذلك من الإجابة عن الأسئلة الوجودية التي يطرحها الفرد، أو تطرح عليه، حول كينونته، وماهيته ومصيره، ومعنى الحياة وهدفه، ثم هي ذات الوقت المحور الرئيس لكثير من الجوانب الأساسية في حياة الفرد والجماعة مثل الفكر، التاريخ، المعتقد، اللغة، الانتماء، الثقافة العادات والتقاليد، التراث.

3. الحقيقة غير القابلة للنقاش أن تمسك فلسطيني الداخل بهويتهم الثقافية، يجعلهم أكثر قدرة على المقاومة والصمود في

الفلسطيني وتأثيرها في الهوية الثقافية .

● خامسا: من خلال تفعيل دور الدول العربية تجاه الأقلية العربية في الداخل الفلسطيني من خلال متابعة قضايا الأقلية العربية في الداخل الفلسطيني ونشر قضاياهم وما يتعلق بالسياسات التعليمية المفروضة عليهم في المحافل الدولية، ومن خلال ابتعاث طلبة الداخل الفلسطيني لجامعات عربية للدراسة فيه؛ مما يعزز قيم العروبة، والثقافة، والانتماء الأمر الذي يسهم في تشكيل الوعي السياسي، وقيم الاعتزاز بالهوية الثقافية لطلبة الداخل الفلسطيني.

● سادسا: من خلال إقامة جهاز تربوية وتعليم عربي- فلسطيني مستقل؛ حيث يشكل العرب في الداخل الفلسطيني أقلية قومية أصلية، واستنادا إلى إعلانات الأمم المتحدة بشأن الأقليات والشعوب الأصلية، التي من أهمها إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 ايلول 2007، وعليه لا بد من اعتراف الحكومة الإسرائيلية بخصوصية التعليم العربي وإقامة جهاز تربوية وتعليم عربي- فلسطيني مستقل تنظيميا، وثقافيا، تدعمه الحكومة الإسرائيلية بموجب إعلان الأمم المتحدة سابق الذكر، وتكفل له الموارد اللازمة لتحقيق أهدافه التربوية، والثقافية والتعليمية، يعني هذا الجهاز بكل قضايا التعليم العربي، بما في ذلك البنية التحتية، والتعيينات ورسم السياسة التربوية ووضع مناهج تعليمية للمواضيع المختلفة في المدارس العربية (معياري. 2015. 262).

انطلاقا مما تقدم حتى يتسنى لفلسطيني الداخل من رسم سياساتهم التعليمية وصنعها التي تعكس هويتهم الثقافية، وخصوصيتهم الوطنية، والقومية والتربوية، وحتى يتمكن المشرفون على هذا الجهاز من توفير مواد تكميلية للطلبة العرب في الداخل الفلسطيني، تنسجم مع أهداف التعليم العربي التي سيتم وضعها وتعمل على ترسيخ الهوية الثقافية لفلسطيني الداخل، وتعزز الوعي بالقضايا والتحديات السياسية، والتربوية التي تواجه فلسطيني الداخل.

الاستنتاجات

1. التهميش والإقصاء واضح تجاه فلسطيني الداخل من الإدلاء بدلوهم في عملية رسم السياسة التعليمية وصنعها كما ظهر ذلك جليا في بنية جهاز التربية والتعليم وهيكلته .

2. تساهم السياسات التعليمية والقوانين العنصرية الإسرائيلية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم تدريجيا في طمس ملامح الهوية الثقافية في شخصية فلسطيني الداخل، عبر منظومة ازدواجية الولاء والانتماء لدولة الاحتلال الإسرائيلي .

3. تُستخدم السياسات التعليمية ومضامينها في كل دولة لغرض صقل الخطاب القومي، إلى جانب كونها أداة قياس لتقدم المستوى التعليمي، وتطوير الجانب الاجتماعي والثقافي لدى الطلبة، وهذا يتعارض مع ما حملته سياسات التعليم في الداخل

بإيجابية في تشكيل، أو إعادة بناء الشخصية (خضر. 2006). وإضافة موضوعات جديدة للمقررات الدراسية في المراحل المختلفة للتعليم؛ بهدف الإسهام في تشكيل الهوية الثقافية في مقررات التاريخ واللغة العربية على سبيل المثال وفروعها المختلفة (مدحت. 2001).

وانطلاقا من منطلق خصوصية المجتمع الفلسطيني في الداخل، وتفعيل دور المدرسة من خلال إنشاء المدارس الخاصة، ومن خلالها يمكن نقل المعارف والخبرات والمحتوى المفيد الذي يسهم في تزويد الطلبة بهويتهم الثقافية ويعززها، ومن خلال أن تقوم المدرسة بدورها التثقيفي، والتوعوي لأبناء الأقلية العربية في الداخل الفلسطيني، الاعتزاز بالهوية الثقافية وخصوصيتهم و المشاركة والمطالبة في حقوقهم المشروعة، ومن خلال تأهيل الكوادر المهنية التي ستقوم بمهنة التدريس بحيث تستطيع غرس الانتماء للهوية الثقافية في نفوس الناشئة في مواجهة السياسات التعليمية الإسرائيلية التي تمارس عليهم (عبد الغني: 2012). ومن خلال تعزيز مكانة اللغة العربية قراءة، وكتابة وحديثا، على مستوياتها المختلفة من أجل التعبير بها كلغة هوية وانتماء وتواصل، وكوسيلة للإبداع الثقافي، والبحث العلمي وذلك من خلال توفير البيئة اللغوية الغنية والداعمة (المجلس التربوي العربي: 2010).

● ثالثا: السعي لتغيير المبنى التنظيمي القائم لجهاز التربية والتعليم في الوزارة وإقامة مديرية تربوية للتعليم العربي في اطار وزارة التربية والتعليم، والسعي لتطوير قيادة تربوية خارج وزارة التربية والتعليم من المعلمين والأكاديميين الأكفاء لقيادة العملية التربوية، ووضع المناهج والبرامج التعليمية، والمضامين، ومادة التدريس التي تتلاءم وخاصية الطالب العربي من حيث: الثقافة، والهوية، والتاريخ، والقومية (لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل: 2011).

● رابعا: من خلال تفعيل الوجود العربي في الداخل المحتل ليكون مؤثرا في القرارات والسياسات التعليمية بما يحقق مصالحه، ويحفظ وجوده ويحمي هويته من خلال الدخول في غمار السياسة، والاجتماع، والاقتصاد على جميع المستويات للمطالبة بحقوقهم في رسم السياسات التعليمية الخاصة بهم وصنعها، ومن خلال تفعيل دور لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل الفلسطيني لتقوم بالدور المنوط بها من المطالبة بالحقوق المشروعة لفلسطيني الداخل من الإدلاء بدلوهم في رسم السياسة التعليمية الخاصة بهم وصنعها بما يحفظ خصوصيتهم الثقافية وهويتهم، ومن خلال الاهتمام بأشكال التعبير عن الهوية الثقافية من خلال الصحف المحلية، ومواقع الشبكة العنكبوتية ومن خلال المدارس ومراكز الدراسات في الداخل الفلسطيني.

ومن خلال خلق توعية جماهيرية من خلال عقد أيام دراسية، وندوات ومؤتمرات محلية، وعالمية ودولية ومن خلال الإعلام المحلي والعالمي (لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، 2011). وذلك من أجل عرض قضية السياسات التعليمية في الداخل

1. ابن نبي، مالك بن الحاج عمر، مذكرات العفن، تقديم: الدكتور أحمد بن نعمان، تصدير: عبد الرحمن بن عمارة، ترجمة: نور الدين خندودي، دار الأمة، الطبعة: الأولى، (2007).
 2. أبو سعد، إسماعيل، التعليم العربي في إسرائيل وسياسة السيطرة: واقع التعليم في النقب، جامعة بن غوريون، النقب، بئر السبع، (د-ط)، (2011).
 3. أبو عصبه، خالد، جهاز التعليم العربي في إسرائيل تطوره وصورة الوضع الراهن. كتاب المجتمع العربي في إسرائيل السكان المجتمع الاقتصاد، معهد فانلير، القدس، تحرير عزيز حيدر، (د-ط)، (2007).
 4. أبو عصبه، خالد، جهاز التعليم في إسرائيل، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مؤسسة الأيام، (د-ط)، (2006).
 5. إغبارية، أيمن، سياسات تأهيل المعلمين العرب في إسرائيل واستحقاقات الهوية. لجنة متابعة قضايا التعليم العربي في إسرائيل، (د-ط)، (2009).
 6. الحاج، ماجد، تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (2006).
 7. الحربي، سعود، السياسة التعليمية: مفاهيم وخبرات، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع ط1، (2007).
 8. الشريفين، عماد عبد الله، التنشئة الاسرية واثرها في أمن المجتمع الإسلامي، السعودية، مجلة البحوث الأمنية، مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية، العدد 44، نوفمبر، (2009).
 9. الشهري، محمد بن أحمد عبده، مدى اسهام معلم المرحلة الثانوية في مواجهة التحديات الثقافية للعوامة (دراسة ميدانية)، السعودية، جامعة أم القرى، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، رسالة ماجستير، (2009).
 10. العالم، محمود أمين، الهوية مفهوم في طور التشكيل، مؤتمر العوامة والهوية الثقافية، في الفترة 12 - 16 / 4، سلسلة أبحاث المؤتمرات رقم 7، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، (1998).
 11. القلقيلي عبد الفتاح، وأبو غوش أحمد، الهوية الوطنية الفلسطينية خصوصية التشكل والاطار الناظم، بيت لحم. المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، (د-ط)، (2012).
 12. الكيلاني، ماجد عرسان، أصول التربية الإسلامية-دراسة مقارنة بين أصول التربية الإسلامية والفلسفات التربوية المعاصرة، دبي الإمارات العربية المتحدة، دار القلم، ط1، (2006).
 13. المجلس التربوي العربي، تلخيص لقاء التخطيط الاستراتيجي والتنظيمي للمجلس التربوي العربي، في 5 - 6 / 3 / 2010، طبريا. (انار/مارس 2010)
 14. بدري، محمد محمد، هوية الأمة الإسلامية مجلة البيان، أغسطس - م، (السنة: 7) العدد 54، تصدر عن المنتدى الإسلامي، (1992).
 15. بني مصطفى، هاني محمود، السياسات التربوية والنظام السياسي، دار جريز، عمان، ط1، (2007).
4. يعاني قطاع التعليم العربي في الداخل الفلسطيني من المرافق السيئة، غير الصالحة للتدريس فيها والنقص في الغرف، والخدمات، والتجهيزات اللازمة، والعجز في الميزانيات المخصصة للتعليم العربي.
5. تعمل سياسات التعليم في الداخل المحتل على إعادة صقل الهوية الثقافية لفلسطيني الداخل الذي اغتصبت أرضه، وتمارس عليه شتى أنواع التمييز والعنصرية والإقصاء، إلى التعايش مع من يعتدى عليه، ولا يكفي ذلك، بل تعمل تدريجياً على جعله يخلص للدولة، وينتمي إليها بكل ما تحمل الكلمة من معنى، ومما لا شكّ فيه أنّ هذا يؤدي إلى سلخ الهوية الثقافية لفلسطيني الداخل عن الفكر العربي والتراث واللغة العربية، وتدرجياً يعمل أيضاً على ضياع هويته، ويجعله إنساناً تائهاً لا هوية له، وصاحب شخصية غير مستقلة.
6. لا بد من تفعيل الوجود الفلسطيني في الداخل ليكون مؤثراً في القرارات والسياسات التعليمية بما يحقق مصالحه، ويحفظ وجوده ويحمي هويته من خلال الدخول في غمار السياسة، والاجتماع والاقتصاد على جميع المستويات للمطالبة بحقوقهم في رسم السياسات التعليمية الخاصة بهم وصنعها.
- ### التوصيات
- وبناء على تلك النتائج أوصى الباحثان بالآتي:
1. ضرورة إعادة النظر في السياسات التعليمية الموجهة لفلسطيني الداخل؛ لأنها تحمل في طياتها كثيراً من الاتجاهات السلبية التي من بينها ظاهرة التمييز، والعنصرية.
 2. العمل على توظيف مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في رسم السياسة التعليمية وصنعها.
 3. ضرورة تجديد الخطاب التربوي في الداخل الفلسطيني، حتى يضمن حق العرب في بلورة جهاز التعليم، بما يخدم طموحاتهم ومطالبهم العادلة.
 4. على الدول العربية مد يد العون لفلسطيني الداخل من خلال ابتعاث الطلبة لجامعاتهم، ومن خلال الدعم المادي للمراكز الثقافية في الداخل لمواجهة السياسات التعليمية، ولتقوم بالتوعية ودورها المطلوب منها، وعلى الدول العربية إبراز السياسات التعليمية، والقوانين العنصرية في الداخل الفلسطيني، عبر المحافل الدولية.
 5. على مراكز الدراسات في الداخل الفلسطيني تكثيف جهودها في تسليط الضوء على موضوع الهوية الثقافية في الداخل الفلسطيني في ضوء السياسات التعليمية الإسرائيلية.
- ### قائمة المصادر والمراجع

16. جبارين، يوسف، كتاب دراسات، المركز العربي للحقوق والسياسات، الناصرة العدد2. (2009)
17. حاج عثمان، عدنان بن حاج، مناهج التربية الإسلامية في المدارس الثانوية في سلطنة بروناي دار السلام بين الواقع والطموح، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن. 2001.
18. حسين، أحمد ضياء الدين، الهوية الإسلامية للأقليات المسلمة في المجتمعات غير الإسلامية التحديات والحلول، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الرابعون. (2016)
19. حيدر، علي، وحمدان علاء، وعواد ياسر. مؤثر المساواة بين العرب واليهود في إسرائيل. حيفا. الجمعية لدعم المساواة المدنية سيكوي. صندوق كاهنوف. (2010)
20. خضر، محسن، استجابة التربية العربية لتحولات الهوية الثقافية تحت ضغوط العولمة، مصر، جامعة عين شمس، مجلة كلية التربية، ع 30، ج 1، (2006)
21. ربيع، محمد عبد العزيز، الثقافة وأزمة الهوية العربية، منتدى الفكر العربي، عمان. (2010).
22. زنتاتي، أنور محمود، تهويد القدس ومحاولات التهويد والتصدي لها من واقع النصوص والوثائق والاحصائيات ط1. مركز دراسات الوحدة العربية. (2010)
23. زيادة، مصطفى والعجمي عبد السلام، العتيبي بدر، والجهني حنان وعطية الطوري، الفكر التربوي مدارسه واتجاهات تطوره، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط3. (2006).
24. سيرفيسكي شلومو، ويوسف خوري. تخصيص ساعات التنمية من وزارة التربية والتعليم في البلديات العربية وبلدات التطوير : تحليل معطيات وزارة التربية والتعليم لسنة 1997. مركز ادفا ومركز مساواة. تل ابيب. (1998)
25. صالح، سومر، سياسات تعزيز خطاب يهودية الدولة في إسرائيل (2003-2013) مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات . العدد41. (2015)
26. عبد الرحمن، محمد السيد، مقياس موضوعي لرتب الهوية الايدولوجية والاجتماعية في مرحلتي المراهقة المتأخرة والرشد المبكر. مصر. كلية التربية. جامعة الزقازيق دار قباء للنشر والتوزيع. القاهرة. (1998).
27. عبدالقادر، يوسف. تعليم الفلسطينيين ماضيا وحاضرا ومستقبلا، عمان، دار الجليل. (1989).
28. علي، سعيد إسماعيل، التربية الإسلامية وتحديات القرن الحادي والعشرين، المؤتمر التربوي الأول لكلية التربية والعلوم الإسلامية بجامعة السلطان قابوس بعنوان. اتجاهات التربية وتحديات المستقبل، في الفترة 7 - 10 / 12. مسقط - عُمان. (1997).
29. عمار، محمد، أزمة الفكر الإسلامي الحديث، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص3، (1998).
30. عمارة، محمد، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، سلسلة . في التنوير الإسلامي . ع 32، القاهرة : دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1. (1999).
31. عوض، عوض توفيق، تعليم الأطفال الفلسطينيين في إسرائيل، مجلة الطفولة والتنمية، تصدر عن المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة العدد 4. (2004)
32. عياصرة، معن، نظم وسياسات التعليم: نماذج (عربية- أجنبية). ط1، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع. (2011).
33. عيد، محمد إبراهيم. الهوية الثقافية العربية في عالم متغير، مجلة الطفولة والتنمية، تصدر عن المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، مجلد 1، ع 3. (2001).
34. مجمع اللغة العربية المعجم الوجيز، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، (د-ط)، (1980).
35. مدحت، محمود، الهوية الثقافية للطفل العربي - رؤية من الواقع المصري، القاهرة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، مجلة الطفولة والتنمية، مجلد 1، ع 3، (2001).
36. مطاوعة، أحلام محمود، تطوير كتب التربية الإسلامية للمرحلة الاساسية العليا في ضوء مستجدات العصر، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، الأردن، 2006.
37. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين: تاريخها وقضيتها. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (1983).
38. ميعاري، محمود. مناهج التعليم العربي في إسرائيل-الجزء الثاني. دراسات نقدية في مناهج وكتب تدريس اللغة العبرية والإنجليزية وعلم الاجتماع والتربية اللامنهجية، لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، المجلس التربوي العربي، الناصرة، (2015).
39. ميعاري، محمود، مناهج التعليم العربي في إسرائيل-الجزء الأول. دراسات نقدية في مناهج اللغة العربية والمدنيات والجغرافيا والتاريخ، لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، المجلس التربوي العربي، الناصرة. (2014)
- مواقع الشبكة العنكبوتية :**
1. زيداني، نايف، (2011). مساع إسرائيلية لتغيير مكانة اللغة العربية بمحاربتها ونزع شرعيتها عن طريق سن قانون يهدد هوية وثقافة فلسطيني 48، بتصرف، تاريخ رفع المقال على الشبكة العنكبوتية 9 مارس 2011. الرابط: <http://www.alarabiya.net>
2. عبد الغني، أحمد. (2012). مشكلات الأقليات المسلمة في الغرب، بحث منشور على شبكة الألوكة قسم الدراسات والأبحاث. الرابط: <http://www.alukah.net>
3. طه، مجدي. (2011)، اللغة العربية في الداخل الفلسطيني صراع الهوية

- ومخاطر التهويد، تاريخ رفع المقال على الشبكة العنكبوتية -2-10
<https://www.paldf.net> الرابط، 2011.
4. عواودة، وديع، (2012) إسرائيل اعرف عدوك وتعلم العربية، تاريخ
رفع المقال على الشبكة العنكبوتية 2012-6-11-11-6
<http://www.al-jazeera.net>
5. لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، (2011): لجنة متابعة
قضايا التعليم العربي الرابط: <http://www.almotabaa.com>
6. وزارة التربية والتعليم - موقع وزارة التربية والتعليم - المعارف، الرابط:-
<http://edu.gov.il>
7. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا. الرابط:- www.wafainfo.ps-atmplate.aspx
8. عودة، يوسف، (2005)، تعليم العرب في إسرائيل، تاريخ رفع المقال على
الشبكة العنكبوتية 2005-7-25، الرابط: <http://www.ahewar.org>
9. وتد، نضال، (2016)، تمييز إسرائيلي في الميزانيات ضد الطلبة العرب،
موقع صحيفة العربي الجديد، تاريخ رفع المقال 1 - 9 - 2016
<https://www.alaraby.co.uk>.